في الوقت الذي سمحت فيه الإدارة الفرنسية للعمال الفرنسيين بتأسيس النقابات ولهم الحق في الإشراف عليها وإدارتها، فإنها منعت العمال والفلاحين المغاربة من هذا الحق، إذ أنهم بقوا محرومين من كل حرية نقابية[1].

في ضوء ما تقدم يمكن القول، إن الأوضاع الاقتصادية السيئة التي مر بها المغرب أثناء الحرب العالمية الثانية انعكست على الواقع الاجتماعي فكان لتدني المستوى المعاشي للمواطنين المغاربة تأثير كبير في انخفاض مستوى التعليم لدى المغاربة، وانتشار الأمراض والأوبئة في المدن والقرى المغربية بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجةً لسياسة التمييز العنصري للإدارة الفرنسية التي كرّست اهتمامها بالمستوطنين الفرنسيين، وقدمت لهم الخدمات الاجتماعية كافة، وخصَّصت جزءاً كبيراً من الميزانية المغربية لتوفير خدمات التعليم والصحة وغيرها من الأمور الاجتماعية لهم، وأهملت الاحتياجات الأساسية للشعب المغربي.

المبحث الثاني

موقف الإدارة الفرنسية من التطورات السياسية في المغرب

أولاً: الموقف من تأسيس مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة شباط 1947.

بدأ النشاط السياسي للحركة الوطنية المغربية في المشرق العربي منذ ثلاثينيات القرن العشرين في القاهرة عن طريق الطلبة المغاربة الذين كانوا يدرسون في جامعة القاهرة الذين اتصلوا بالجمعيات الإسلامية والصحف العربية، للتعريف بقضيتهم والتشهير بسياسة الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي[2].

بعد تأسيس جامعة الدول العربية في 22 آذار 1945[3]، واتخاذها من القاهرة مقراً لها، أعلنت الجامعة العربية اهتمامها بقضايا دول المغرب العربي، وأوضاع

---

(4) ابتسام سلمان سعيد، نشوء وتطور الحركة العمالية في المغرب، ص337.

(1) ضمياء عزيز مناور، مكتب المغرب العربي في القاهرة 1947-1956، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية، ابن رشد، بغداد، 2007، ص94.

(2) تأسست الجامعة العربية على أثر الحرب العالمية الثانية لتكون رابطة توفق بين مختلف الدول العربية المستقلة وهي (مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن والسعودية واليمن)، مع ضم فلسطين إليها نظراً لوضعها الخاص، أما فيما يخص الدول العربية الأخرى غير المستقلة

المغاربة عامة، نتيجةً لقناعتها بعمق الأواصر التي ربطت على الدوام مشرق الوطن العربي بمغربه، واعتباراً لما نصَّ عليها ميثاقها التأسيسي[1]، فأصبحت أمل أبناء المغرب في تحررهم وتحقيق استقلالهم، ووصول صوت الحركة الوطنية المغربية إلى خارج بلاد المغرب[2].

تأثر الوطنيون المغاربة بقيام جامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة، وبالانتصار العظيم الذي حققه الشعبان السوري واللبناني على الاستعمار الفرنسي، وحصولهما على الاستقلال الكامل، وتحرر بلادهم من السيطرة الأجنبية[3].

كان تعيين الإدارة الفرنسية مقيماً جديداً لها في المغرب هو (أريك لابون Eiric Labonne)[4] في آذار 1946، بدلاً من المقيم (بيو)، مناسبة لزيادة النشاط الوطني للمغاربة، فقد وضع لابون مشاريع إصلاحية واسعة في الإدارة والتعليم، والاقتصاد، وقام بإطلاق سراح العديد من قادة الحركة الوطنية أبرزهم علال الفاسي وأحمد بلفريج ومحمد حسن الوزاني[5].

قدَّمَ لابون مشروعاً إصلاحياً تضمن دمج المصالح الاقتصادية المغربية مع فرنسا تمهيداً لدخول المغرب في الاتحاد الفرنسي في 22 تموز 1946[6].

ومنها دول المغرب العربي، فقد قرر ميثاق الجامعة العربية إشراكهم في لجان الجامعة. للمزيد ينظر: برهان غزال وجميل الشقيري، الأهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربية، الأمانة العامة للجامعة، ط2، 1955، ص24.

(1) أحمد مالكي، في العلاقة بين المشرق والمغرب، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد 72، حزيران، 1993، ص469.

(1) خيرية عبد الصاحب، الفكر القومي العربي في المغرب العربي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982، ص175.

(2) يوسف جميل نعيسه، محاضرات في التاريخ المغربي المعاصر، ط3، منشورات جامعة دمشق، 1998، ص581-582.

(3) أريك لابون: هو المقيم الفرنسي الثامن في المغرب تسلم منصبه في آذار 1946، وتقدَّمَ بمشاريع إصلاحية، وهو من الاشتراكيين الفرنسيين الذين عُرفوا بدعوتهم إلى الإصلاح، كان إدارياً ودبلوماسياً وله خبرة في شؤون المغرب، فقد شغل سابقاً وظيفة سكرتير في الإقامة العامة في الرباط، أُقيل من منصبه في أيار عام 1947؛

R.G.D.F, N8801-001/3-2346,(From Paris,To Secretary of State Bigraphic Erik Labonn, April, 1946.

(4) عبد الوهاب عبد العزيز أبو خمره، المصدر السابق، ص30.

(1) الاتحاد الفرنسي: هو منظمة سياسية فرنسية تأسست عام 1946، هدفت إلى دمج المستعمرات الفرنسية بالوطن الأم فرنسا، وضم الاتحاد جميع الدوائر الفرنسية في المستعمرات في شمال

أكد المشروع على ضرورة إنشاء شركات برؤوس أموال مغربية مع اشتراك فرنسا في تنفيذ المشاريع كاستخراج المعادن، وفي شركات النقل والطيران[1]، ولم يتطرق (لابون) إلى استقلال المغرب، الأمر الذي جعل قادة الحركة الوطنية المغربية يرفضون كل إصلاحاته، واتهموه بتكريس سياسة فرنسا في الاستعمار، واستغلال موارد البلاد من فرنسا[2].

في ضوء تلك التطورات، ومن أجل تأكيد حضورهم بادر قادة الحركة الوطنية المغاربية في مصر بتأسيس مكتب المغرب العربي في القاهرة، ليكون منطلقاً لممارسة نشاطهم السياسي والإعلامي، وكان للجامعة العربية دور بارز في هذا المسمى، إذ ترأس السيد عبد الرحمن عزام[3]، الجلسة الأولى لمؤتمر المغرب العربي المنعقد في القاهرة للمدة من 15-22 شباط 1947، وألقى خطابا افتتاحياً أكد فيه على مكانة المغرب التاريخية[4]، وأشاد عبد الرحمن عزام بعمق الروابط التي تجمع مغرب الوطن العربي بمشرقه، وممّا جاء في خطابه قوله **".... إن المغاربة هم الذين حملوا دعوة الإسلام إلى أوربا، ونحن نذكر بالفخر آثارهم في الأندلس وحضارتهم بها، وسعة الصدر التي امتازوا بها، فهم عماد هذه الأمة في الماضي، وهم عمادها في المستقبل، وقد نزلت بهم مصائب الاستعمار، فهم لذلك أحق الجميع بالعطف والتأييد، والجامعة التي هي سلاح العرب في كفاحهم من أجل الحرية،**

أفريقيا وغيرها، واستمر العمل به إلى عام 1958 حين تم استبداله بـ(المجموعة الفرنسية French Community). ينظر:
Encyclopedia Americana a New York , 1967 , Vol12 , P. 75.

(2) جلال يحيى، تاريخ المغرب الكبير، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ج4، ص1150-1151.

(3) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص322.

(4) عبد الرحمن عزام: من مواليد مصر 1894، تقلّد مناصب رفيعة منها انتخابه عضواً في مجلس النواب المصري عام 1924، ثم عُين وزيراً مفوضاً لمصر في العراق وإيران، وأفغانستان، وتركيا، ثم وزيراً للأوقاف المصرية عام 1939، وفي عام 1945 شغل منصب أول أمين عام للجامعة العربية، وكان من أعلام مصر المؤمنين بالوحدة العربية، توفي عام 1976. ينظر: ابتسام سعود عريبي الكوام، عبد الرحمن عزام و دوره السياسي والفكري حتى عام 1945" دراسة تاريخية "، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2005.

(1) أحمد مالكي، في العلاقة بين المغرب والمشرق، ص471.

ليست خادمة للأمم المستقلة وحدها بل هي في المقام الأول خادمة للشعوب التي ما تزال في قبضة الاستعمار وفي مقدمتها شعوب المغرب العربي"[1].

هكذا أن جامعة الدول العربية قد تعاطفت بشكل كبير مع الحركة الوطنية المغربية، وشكّل دعم الجامعة حافزاً كبيراً لدى المغاربة لتأسيس مكتب المغرب العربي.

تأسس مكتب المغرب العربي في 22 شباط 1947[2]، وكان يضم ثلاثة أقسام، القسم المغربي وأشرف عليه حزبا الاستقلال والإصلاح الوطني، والقسم التونسي بإشراف الحزب الحر الدستوري التونسي، والقسم الجزائري بإشراف حزب الشعب، وللمكتب مدير عام ينتخبه ممثلو هذه الأحزاب لمدة سنة، وله لجان فنية متعددة[3].

أما عن أهداف مكتب المغرب العربي فكان أهمها الآتي[4]:-

1- الاستقلال الكامل لدول المغرب العربي الثلاث.

2- رفض الانضمام إلى الاتحاد الفرنسي في أي شكل من أشكاله.

3- تعزيز الكفاح في الداخل والخارج لتحقيق الاستقلال.

4- الاهتمام بنشر الحقائق عن الأوضاع في المغرب العربي عن طريق الصحافة، وتكوين لجنة دائمية من رجال الحركة الوطنية مهمتها توحيد الخطط، وتنسيق العمل والكفاح المشترك.

أقام مكتب المغرب العربي احتفالات عدة هدفها التعارف بين المغاربة والمشارقة، وألقيت فيه محاضرات، وعقدت المؤتمرات الصحفية[5]، ولاسيما التي

---

(2) نقلاً عن: الرشيد إدريس، ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1981، ص66-67.

(3) مكتب المغرب العربي، مؤتمر المغرب العربي المنعقد بالقاهرة 1947، مطبعة المكتب الثقافي، الجيزة، 1947، ص31؛ أحمد بن عبود وجاك كاني، مؤتمر المغرب العربي 1947 وبداية نشاط مكتب المغرب العربي في القاهرة، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد 25، حزيران، 1982، ص11.

(3) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص324.

(1) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص200؛ محمد عابد الجابري، فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال، ص125.

(1) كفاح كاظم الخزعلي، حزب الاستقلال، ص141.

عقدها الحبيب بورقيبة[1]، بمناسبة عودته من رحلته إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وعبد الخالق الطريس[2] وعلال الفاسي بمناسبة قدومهما من المغرب[3].

وفي سياق نشاطه قام مكتب المغرب العربي بإيفاد أعضائه إلى العواصم العربية، فقد أوفد محمد بن عبود وعبد الكريم غلاب إلى لبنان لحضور المؤتمر الثقافي العربي المنعقد عام 1947[4]، وأشار عبد الكريم غلاب في مقالة رئيسة نشرتها صحيفة (العلم) الناطقة باسم حزب الاستقلال إلى أعمال ونتائج المؤتمر العربي الذي عُقد في لبنان، وكان لمشاركة المغرب فيه نقطة إيجابية، إذ تمكن المغرب من الحصول على قرارات مهمة تتعلق بالاهتمام بالمغرب وتاريخه وحضارته[5].

ومن الأعمال التي قام بها مكتب المغرب العربي إرسال عدد من المذكرات إلى جامعة الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية وأوربا بما فيها فرنسا واسبانيا وهيئة الأمم المتحدة، وتضمنت هذه المذكرات شرحاً للأوضاع في دول المغرب العربي الثلاث، وأساليب الاستعمار لفرنسا واسبانيا، ودعت تلك المذكرات الرأي العام

---

(2) الحبيب بورقيبة: ولد في عام 1903 في قرية المنستير في جنوب تونس، ودرس القانون في فرنسا، وعاد إلى تونس اشتغل بالمحاماة والصحافة ثم انضم إلى الحزب الدستوري التونسي في عام 1921، وما أن اختلف مع زعمائه حتى أنشأ الحزب الدستوري الجديد عام 1934 الذي طالب بإلغاء الحماية، وأصبح بورقيبة عضواً في لجنة تحرير المغرب العربي عام 1948، وانتخب رئيساً لتونس عام 1957، توفي عام 1987. ينظر: حسن زغير حزيم، الحبيب بورقيبة ودوره السياسي(1933-1987) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2003.

(3) عبد الخالق الطريس، ولد في تطوان عام 1910، أكمل دراسته الثانوية فيها، وأكمل دراسته الجامعية في مصر، أسس حزب الإصلاح الوطني عام 1936، أيد وثيقة الاستقلال عام 1944، سافر إلى القاهرة عام 1945، وكان ينتقد السياسة الفرنسية، عاد من القاهرة عام 1945، وشغل مناصب منها عمله سفيراً في مدريد، أنتخب عن مدينة تطوان في عام 1963، توفي عام 1970. ينظر: محمد حمد دباش، عبد الخالق الطريس ودوره في الحركة الاستقلالية، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2011.

(4) عبد الإله بلقزيز، حديث المغرب، حكم المشرق عن النهضة الفكرية في المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 28، تشرين الأول، 1989، ص65.

(1) عبد الإله بلقزيز، المصدر السابق، ص61.

(2) جريدة العلم، المغرب، العدد 324، 26 أيلول، 1947.

العربي والعالمي إلى تأييد الدول المغربية في تحقيق مطامحها في الحرية والاستقلال[1].

كان من بين أبرز نشاطات مكتب المعرب العربي تحرير المناضل الوطني محمد عبد الكريم الخطابي من الأسر الفرنسي، وذلك عندما قررت فرنسا نقله من منفاه في جزيرة رينيون إلى مدينة (مرسيليا) في جنوب فرنسا[2].

قام (محمد بن عبود) رئيس الوفد المغربي بلجان الجامعة العربية بمهمة تحرير الأمير محمد عبد الكريم الخطابي، فحمل رسالة إلى السلطان فاروق طالباً منه لجوء الخطابي إلى مصر، فوافق عليها السلطان فاروق، ومنحته مصر حق اللجوء السياسي[3].

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن القاهرة أصبحت تضم عام 1947 أهم قادة الحركة الوطنية المغربية، وهم كل من محمد عبد الكريم الخطابي وعلال الفاسي وعبد الخالق الطريس والحبيب بو رقيبة والحبيب ثامر[4].

ومن نشاطات المكتب الأخرى تقديمه مساعدات مالية للطلبة المغاربة الوافدين للدراسة في الجامعات والمعاهد المصرية، والمتطوعين المغاربة للمشاركة في حرب فلسطين، فقدم المكتب مساعدات للمحتاجين منهم لمساعدتهم لتحقيق المهمة التي وفدوا لأجلها إلى القاهرة[5].

بعد نجاح مكتب المغرب العربي في تحرير الأمير الخطابي من الأسر ولجوئه إلى مصر، ارتأت الأحزاب السياسية المغربية تحقيق إحدى مقررات مؤتمر المغرب العربي المتمثلة بتكوين لجنة تنسيق للحركات الوطنية مهمتها توحيد الخطط، وتنسيق العمل لكفاح مشترك في دول المغرب العربي تتكون من قادة تلك الحركات، لذلك جرت المداولات والمناقشات بين تلك الأحزاب السياسية والأمير الخطابي، وكان نتيجتها تأسيس (لجنة تحرير المغرب العربي) التي أعلن عنها رسمياً في الخامس من

---

(3) الرشيد إدريس، المصدر السابق، ص112.

(4) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص339.

(5) ابتسام سلمان، التطورات السياسية الداخلية في شمال المغرب، ص143.

(1) ضمياء عزيز مناور، المصدر السابق، ص129.

(2) أحمد بن عبود وجاك كاتي، المصدر السابق، ص23.

كانون الثاني 1948[1]، وفي العاشر من أيار 1948 جرت انتخابات في اللجنة كان نتيجتها انتخاب علال الفاسي (أميناً عاماً) والحبيب ثامر أميناً للصندوق[2].

أكد ميثاق اللجنة الذي وقّع عليه جميع قادة الحركة الوطنية المغاربية على مبادئ عدة أهمها[3]:-

1- المغرب العربي بالإسلام كان وللإسلام عاش وعلى الإسلام سيسير في حياته المستقبلية.
2- الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لدوله كافة.
3- حصول أي قطر من الدول الثلاثة على استقلاله التام لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير البقية.
4- المغرب العربي جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة.

مارست لجنة تحرير المغرب العربي نشاطات سياسية عديدة تمثلت بتقديم مذكرات إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة بشأن القضية المغربية، وقامت باحتضان لجان الدفاع عن شمالي أفريقيا في دمشق وجمعية الدفاع عن المغرب في بيروت، ومن ناحية أخرى قام الأمير الخطابي بإرسال مبعوثين إلى المسؤولين العرب للحصول على تأييدهم التام للمغرب العربي في كفاحه لأجل الحرية والاستقلال[4].

إنَّ العلاقة بين مكتب المغرب العربي في القاهرة ولجنة تحرير المغرب العربي، علاقة وثيقة، نابعة من أن المكتب هو الأساس ومنه خرجت لجنة تحرير المغرب حسب مقررات مؤتمر المغرب العربي في القاهرة 15-22 شباط 1947، فالقرارات والبيانات التي تصدر كان يتشاور فيها أعضاء المكتب وأعضاء اللجنة الذين ينتمون إلى الأحزاب المغربية المُشكّل منها المكتب واللجنة، لذلك فان الهدف واحد هو استقلال المغرب العربي[5]، إلا أن وسيلة تحقيقه تختلف، فأعضاء مكتب المغرب العربي كانوا يرون أن العمل السياسي هو الوسيلة المناسبة لتحقيق الهدف،

---

(3) ابتسام سلمان سعيد، التطورات السياسية الداخلية في شمال المغرب، ص143.

(4) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص350.

(5) أحمد عبيد، المصدر السابق، ص270؛ خيرية عبد الصاحب وادي، المصدر السابق، ص181-182.

(1) ابتسام سلمان سعيد، التطورات السياسية في شمالي المغرب، ص144.

(2) ضمياء عزيز مناور، المصدر السابق، ص131-132.

بينما رأت اللجنة وعلى رأسها الخطابي أنه لا يمكن تحقيق الاستقلال إلا بالعمل العسكري، فكانت هذه نقطة الخلاف بينهم[1].

وبشأن الخلاف بين وجهتي نظر كل من المكتب واللجنة، أوضح عبد الكريم غلاب وجهة نظر المكتب بخصوص تصور الخطابي لأسلوب المواجهة مع الاستعمار بقوله: **"الخطابي كان رجلاً عسكرياً بالممارسة، وكان يؤمن بأنّ الاستعمار لا يمكن القضاء عليه إلاّ عن طريق الحرب، هذه فكرة مخلصة ونضالية ولكن الواقع والظروف تغيرت لأن نضاله كان في أوائل العشرينيات، ونحن في أواخر الأربعينيات، وأوائل الخمسينيات، فمن الصعب جداً تحقق هذه الفكرة، فكرة إعلان الحرب على فرنسا بنفس الوسائل أو ما يماثلها من الوسائل التي أعلن بها الحرب على اسبانيا وفرنسا عام 1921، للعودة إلى العمل العسكري إذاً، نحتاج إلى تأييد الجو السياسي، وتوعية الشعب أولاً ولابد من إعداد المناضلين وهذا شيء لا نختلف معه فيه، كنا نقول هذه القضية سيأتي وقتها، ولكن في الوقت الحاضر ليس بأيدينا سوى العمل السياسي، للتهيئة للعمل العسكري"**[2].

هكذا نجد أن الخلاف بين مكتب المغرب العربي، ولجنة تحرير المغرب العربي التي انبثقت عنه لم يكن عميقا، بل كان خلافاً بالوسائل وليس بالمبادئ والأهداف التي كانت متشابهة إلى حدٍ كبير، وأهم ما جاء فيها تحقيق الحرية والاستقلال لدول المغرب العربي كافة من سيطرة الاستعمار.

كان لتأسيس مكتب المغرب العربي ولجنة التحرير رد فعل عنيف من الإدارة الفرنسية[3]، فقد عقد الجنرال جوان[4] (Jeon)، اجتماعاً مع المقيم الاسباني في طنجة يوم 11 شباط 1948 تحت شعار (الخلاف بين دولتينا لا يخدم إلا مصلحة الوطنيين المغاربة)[5].

---

(3) محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر، ص187؛ روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص335.

(1) كفاح كاظم الخزعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب، ص148.

(2) ضمياء عزيز مناور، المصدر السابق، ص132.

(3) جوان: ولد في مدينة عنابة في الجزائر عام 1899 من عائلة فرنسية مستوطنة في الجزائر، اتخذ من العسكرية مهنة له، أثبت جدارته في الحرب العالمية الأولى في القتال، وأُصيب بجرح في أثناء الحرب أفقدته ذراعه اليمنى، شارك في الحرب العالمية الثانية، في عام 1944 عُين رئيساً لأركان الحرب، عُين عام في شهر أيار 1947 مقيماً عاماً في المغرب، واتبع سياسة العنف تجاه قوى الحركة الوطنية المغربية. ينظر: روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، 327-330؛ Bernard Stephen , Op.Cit., P. 68 .

(1) ضمياء عزيز مناور، المصدر السابق، ص132.

كان من نتائج الاجتماع أن رفع المقيمان الفرنسي والاسباني تقريراً إلى حكومتيهما في مدريد وباريس يدعونهما إلى المواجهة مع الوطنيين المغاربة بكل متطلباتها، وتطبيق الأحكام العرفية ضدهم، ودعم بالتدخل العسكري[1].

أعلن المقيم العالم الفرنسي (جوان) عن لائحة من الإصلاحات التي تضمنت الإسراع في تطبيق مشروع الاتحاد الفرنسي، الذي حاولت فرنسا فرضه على المغرب وتونس، وقامت فرنسا أيضاً بإصدار دستور جديد للجزائر عام 1947 هدف إلى عزل الطبقة المثقفة عن الشعب الجزائري، وإدماجها في العائلة الفرنسية، للقضاء على آثار العروبة في تلك البلاد، وربطها مع فرنسا في كل الجوانب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية[2]، وأرادت السلطات الفرنسية عن طريق إصدار القرارات المذكورة أن تجعل من دول المغرب العربي أرضاً فرنسية يتجه سكانها إلى الغرب بدلاً من الشرق، ويرتبطون بالاتحاد الفرنسي بدلاً من الجامعة العربية، إلا أن الوطنيين المغاربة رفضوا كل قرارات السلطات الفرنسية والمشاريع الإصلاحية التي قدمتها الإدارة الفرنسية عن طريق مقيمها (جوان)، ولاسيما مشروع الاتحاد الفرنسي، وبدأت لجنة تحرير المغرب العربي تمارس نشاطها السياسي بتقديم المذكرات للهيئات العربية والدولية بيّنت فيها مساعي الاستعمار، وما يترتب عنها من مخاطر على أبناء المغرب العربي، كما أنها طلب من الجامعة العربية العمل على نشر الثقافة العربية في بلدان المغرب العربي، وأن تقوم كل دولة عربية بتقرير القواعد التي تضمن للطلبة المغاربة أن يلتحقوا بالجامعات العربية، وتذليل الصعوبات التي تصادفهم[3].

ونتيجةً لما قام به مكتب المغرب العربي، ولجنته في فضح سياسة فرنسا المحتلة أمام الرأي العربي والعالمي للحصول على تأييدهم في قضاياهم، فقد مارست الإدارة الفرنسية بعض الضغوط بصورة مباشرة على المكتب المغربي لشل نشاطه والقضاء عليه، أو بوساطة أعوانها عن طريق دس الجواسيس بين أعضاء المكتب المغربي ليتابعوا تحركاتهم[4]، وهذا ما أوضحته الرسالة التي بعثها يوسف

---

(2) عبد الوهاب أبو خمره، المصدر السابق، ص159.

(3) ضمياء عزيز مناور، المصدر السابق، ص133.

(1) الرشيد إدريس، المصدر السابق، ص75-76.

(2) عبد الجليل التميمي، رسائل جديدة للمرحوم يوسف الرويسي، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد 27، 1982، ص312.

الرويسي[1]، إلى الحبيب ثامر قائلاً: **"أود أن تستمر رسائلك في إطلاعي على سير الأعمال عندكم حتى أكون على علم، وتكون أعمالنا متناسقة في هذا الجو المليء بالمؤامرات والدسائس لمحاولة القضاء على النشاط الذي قامت به المكاتب في المشرق العربي، ولاسيما مكتب القاهرة، ذلك النشاط الذي كانت ترتعد له فرنسا، وتأكد أن فرنسا تعد حركة المقاومة في دول المغرب العربي قد أثقل مركزها إلى المشرق العربي، وأن المجال أصبح فسيحاً أمام هؤلاء الزعماء في الاتصال بدول عديدة، ولهذه الأسباب فقد تحولت نقطة المواجهة من جانب فرنسا لهذه الحركة من المغرب إلى المشرق الذي أصبح مقر القيادة المغربية ومركز التنظيم المسلح لثورات المغرب، لذا فقد رصدت الأموال الطائلة، وحشدت جيشاً من الجواسيس الخفيين الذين لا يجلبون الشبه عليهم"**[2].

وفي أحد الرسائل التي أرسلها الرويسي إلى الحبيب ثامر ذكر في أسفلها اسم أحد الشخصيات المتعاونة مع الفرنسيين، قائلاً: **"كامل التونسي أصبح عوناً للفرنسيين في الخفاء ويكيد لنا ولكن الله سيرجع كيده في نحره وسيلقى جزاؤه العادل، إن المكائد متنوعة ونحن نعمل لإحباطها"**[3].

في ضوء ما تقدم، يتضح الدور النضالي المهم الذي قام به مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب في القاهرة في مقاومة سياسة الاستعمار الفرنسية في المغرب، والنشاط السياسي الذي قام به المكتب واللجنة في نقل قضية المغرب من النطاق المحلي إلى المحافل الدولية، والقيام بالتنسيق مع دول المشرق العربي، ولاسيما القاهرة التي كانت مركزاً لنشاط المكتب السياسي، وعلى الرغم من السياسة التي اتبعتها الإدارة الفرنسية لإيقاف نشاط أعضاء مكتب المغرب العربي ولجنة التحرير عن طريق الجواسيس الذين كانوا يراقبون اجتماعات أعضاء المكتب، وينقلون ما يدور فيها إلى السلطات الفرنسية، إلاّ أن وعي الوطنيين المغاربة قد فوت الفرصة عليهم، ولذلك حاولت الإدارة الفرنسية القضاء على الوطنيين المغاربة عن طريق إعلان الأحكام العرفية ضدهم.

---

(3) يوسف الرويسي: مناضل تونسي ولد في بلدة قاش عام 1907، وانتخب لعضوية المجلس المالي في مؤتمر قصر هلال عام 1934، تعرض للاعتقال من سلطات الحماية الفرنسية في أيلول 1934، أُفرج عنه عام 1936 بعد وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا، تعرض بعدها للاعتقال عدّة مرات بسبب نشاطه السياسي، أسهم في نشاط مكتب المغرب العربي في القاهرة، وترأس فرع المكتب في دمشق. للمزيد ينظر: مسعود الخوند، المصدر السابق، ج3، ص148.

(1) نقلاً عن: عبد الجليل التميمي، المصدر السابق، ص315.

(2) المصدر نفسه، ص316.

وعلى الرغم من الإجراءات التي قامت بها الإدارة الفرنسية للحد من نشاط مكتب المغرب العربي والحركات الوطنية المنتمية له، فإنها استمرت في نضالها ضد الاستعمار الفرنسي، وسوف يكون لها الدور المهم في تحقيق استقلال المغرب.

ثانياً: الموقف من زيارة السلطان محمد الخامس إلى مدينة طنجة في 9 نيسان 1947.

تُعّد مدينة طنجة واحدة من أهم المدن الرئيسة في المغرب الأقصى، نظراً لأهميتها، ودورها البارز في الحياة الاقتصادية، بسبب موقعها الجغرافي، إذ تقع في أقصى الشمال الغربي من القارة الأفريقية، ولا تبعد عن الحدود الاسبانية إلا نحو 20 كم، وهي تطل على واجهتين بحريتين هما المحيط الأطلسي والبحر المتوسط، وشهدت هذه المدينة نمواً كبيراً منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، نتيجةً للانفتاح التجاري الذي حصل مع الدول الأوربية[1].

برز سلطان المغرب محمد الخامس أثناء الحرب العالمية الثانية في مستوى الأحداث، كقائد وزعيم حكيم، إذ تبوأ الصدارة في قيادة المغرب نحو التحرر والوحدة، وجاءت زيارته لمدينة طنجة ليؤكد للعالم بان جميع الأراضي في المغرب الأقصى خاضعة للحكم العلوي، الذي يرفض تقسيم البلاد إلى مناطق حماية اسبانية أو فرنسية أو دولية كما حصل لمدينة طنجة، لهذا قرر القيام بزيارة إلى هذه المدينة، لتحقيق هذه الأهداف، وتأكيد وحدة الشعب المغربي[2].

وجاءت زيارة طنجة بعد انقطاع من زيارة السلاطين المغاربة لها مع أنها جزء مهم من المغرب، وأشارت المصادر التاريخية إلى أن آخر زيارة لهذه المدينة يعود تاريخها إلى عهد السلطان الحسن الأول عام 1889[3].

أبلغ السلطان محمد الخامس، المقيم العام الفرنسي عن رغبته للقيام بهذه الزيارة، وأثار هذا الطلب المقيم العام الذي حاول إقناع السلطان بالعدول عن الزيارة، إلا أن السلطان أصر على الزيارة. وبعد مناقشات بينه وبين المقيم العام،أعربت الحكومة الفرنسية عن موافقتها المبدئية على الزيارة، إلا أنها طالبت بضرورة إبلاغ الدول

---

(1) محمد صقر الدين، أفريقيا بين الدول الأوربية، دار مصر للطباعة، القاهرة، 1929، ص148.

(2) عبد الجليل بنيان مزعل، المصدر السابق، ص87.

(3) روم لاندو، محمد الخامس منذ اعتلائه العرش، ص323؛ سيدي محمد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص131؛ Bernard Stephen , Op.Cit., P. 70

المشاركة للنظام الدولي لحكم طنجة، ثم أبلغ السلطان برفض بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لهذه الزيارة، خوفاً من حدوث اضطرابات داخل البلاد[1].

كانت الإدارة الفرنسية تخشى هذه الزيارة، وحاولت منعها بمختلف الوسائل[2]، فقبل ثلاثة أيام من بدء رحلة السلطان إلى طنجة، وقعت مجزرة مروعة في مدينة الدار البيضاء في يوم 7 نيسان 1947، وتشير بعض المصادر أن تلك المجزرة كان سببها حدوث مشاجرة بين بعض الأهالي ومجموعة من جنود المشاة السنغاليين عندما تحرّش أحدهم بفتاة مغربية، فدارت صدامات بين الوطنيين الذين هبوا لنجدة الفتاة وبين الجنود السنغاليين، فأطلق الجنود النار بشكل عشوائي على المواطنين ممّا أدى إلى استشهاد (83) مغربياً من بينهم نساء وأطفال مع جرح المئات منهم[3].

في حين أشارت المصادر الأخرى أن سبب حدوث المجزرة أن بعض الأطفال المغاربة كانوا يلعبون في إحدى شوارع المدينة، حين مرت بهم مجموعة من الجنود السنغاليين، فطلب الأطفال منهم نقوداً، فأخذ الجنود يشتمون الأطفال، فرماهم الأطفال بالحجارة، فانقض الجنود عليهم فاندفع الرجال ليدافعوا عن الأطفال، وجاء الجنود بمفرزة عسكرية يقودها أحد الضباط الفرنسيين، وقاموا بقتل الأهالي، قبل أن يعرفوا سبب الحادث، وراح ضحية تلك الأحداث أكثر من 2000 شخص بين شهيد وجريح[4].

ومهما يكن من الأمر في سبب حدوث مجزرة الدار البيضاء، فان أغلب المصادر أكدت على أن السلطات الفرنسية هي المسؤولة والمدبرة لتلك الحادثة، لأن

---

(1) محمد الناصري، رحلة السلطان محمد الخامس إلى طنجة 9-13 نيسان 1947، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، 2005، ص270.

(2) قاسم الزهيري، محمد الخامس بطل التحرير، الندوة الدولية حول محمد الخامس السلطان الرائد، الرباط، جمعية رباط الفتح، 1987، ص314؛ عبد الفتاح مصطفى عبد الرزاق، المصدر السابق، ص92.

(3) روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، ج2، ص53؛ روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص324؛ عبد الفتاح مصطفى عبد الرزاق، المصدر السابق، ص95.

(1) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب، ص296؛ مكتب المغرب العربي، مذبحة الدار البيضاء، مطبعة المليجي، الجيزة، مصر، 1947، ص1-2؛ عبد الجليل مزعل، المصدر السابق، ص90.

رجال الشرطة الفرنسية اختفوا عن المنطقة التي وقعت فيها الحادثة، ولم يحضر أحد منهم إلا عصر ذلك اليوم أي بعض مضي ساعات طويلة على الحادث[1].

هزت حادثة الدار البيضاء الرأي العام المغربي بأسره، وحمّل الوطنيون المغاربة الإدارة الفرنسية المسؤولية عن تلك الحادثة ووقوف ضابط فرنسي كبير يحمل عداءً للسلطان بتدبيرها[2]،

أما الصحف فأوردت نبأ المجزرة كونه حدثاً عابراً، إلاّ أن صحيفة Leprtit Marocian وهي من كبريات الصحف الفرنسية الصادرة في المغرب، خالفت رأي تلك الصحف، وطالبت بإجراء تحقيق في الحادث، ولفتت الأنظار إلى مسالة غياب الشرطة الفرنسية عن مكان الجريمة، وأشارت إلى إفادات شهود عيان أكدوا بأن المغاربة الذين أُطلق عليهم النار كانوا عزلاً[3].

كان لحوادث الدار البيضاء أثرها الواضح على نفسية السلطان محمد الخامس الذي استنكر بشدة تلك الأعمال الوحشية ضد أبناء بلاده، وعلى الرغم من تلك المأساة التي دبرتها الإدارة الفرنسية لغرض عرقلة الزيارة، فقد أصرَّ السلطان على تحقيقها والوصول إلى مدينة طنجة[4].

بعد أن أيقنت الإدارة الفرنسية من إصرار السلطان على القيام بزيارة طنجة، توجه المقيم العام الفرنسي (لابون) إلى السلطان بمطالب حكومته، التي نصت على ضرورة مرافقة المقيم الفرنسي للسلطان أثناء الزيارة، وحضور سائر الحفلات التي تُقام له في تلك المدينة[5]، وكذلك إطلاع المقيم على الخطب كافة التي تُلقى أثناء الرحلة، إلا أنه رفض الطلب الخاص بتقديم المقيم ممثلي الدول الأجنبية للسلطان، إذ وجد فيه إجراء بتعارض مع وحدة البلاد الجغرافية، وكذلك ظهور المقيم وكأنه المكلف بتسيير الشؤون السلطانية[6].

توجه السلطان إلى مدينة طنجة في 9 نيسان 1947، وكان برفقته في الرحلة زوجته الأميرة عائشة، وابنه الأمير الحسن الثاني، ومحمد الرشيد ملين مدير المطبعة

---

(2) عبد الكريم الفيلالي، المغرب سلطاناً وشعباً، دار الروضة للطباعة والنشر، القاهرة، 1957، ص159؛ علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص296؛ شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص396؛ أحمد عسة، المصدر السابق، ص243.

(3) عبد الكريم الفيلالي، المصدر السابق، ص159-160.

(3) Bernard Stephen , Op.Cit., P. 56.

(1) نعمة السعيد، المصدر السابق، ص102.

(2) إحسان حقي، المصدر السابق، ص173.

(3) أحمد عسة، المصدر السابق، ص243.

السلطانية، ومحمد الفاسي، مدير جامعة القرويين، فضلاً عن عدد من الشخصيات الفرنسية[1].

وعندما وصل السلطان محمد الخامس إلى مدينة طنجة كان في استقباله مندوبه هناك، وقام مندوب السلطان بتقديم ممثلي الدول الأجنبية وهم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، والأميرال البرتغالي، احتشد أبناء المدينة وهم يرفعون اللافتات لتحية السلطان، وبرهن أبناؤها للمحتلين الأجانب تعلقهم بالحكم العلوي[2].

كان أهم حدث في الزيارة الخطاب التاريخي الذي ألقاه السلطان محمد الخامس في العاشر من نيسان 1947 في طنجة أمام أعضاء الهيئة الدبلوماسية وأعيان المدينة، وكبار الشخصيات الرسمية والاجتماعية المغربية والفرنسية والاسبانية الذين حضروا لاستقبال السلطان وكان في مقدمتهم المقيم العام الفرنسي[3]، فضلاً عن وفود تمثل حزب الاستقلال وحزب الإصلاح وحزب الوحدة المغربية[4].

ذكّرَ السلطان محمد الخامس المغاربة بالأسباب التي أضاعت مجدهم وحقوقهم، ومن أهمها تفشي الجهل والظلم واختراق الصفوف، ولذلك دعا إلى محاربة تلك العوامل ونبذ التفرقة، وأكد على المقومات الإسلامية التي وحّدت العرب والمسلمين وخصَّ ميلاد الجامعة العربية بالمدح والإطراء[5].

أكد محمد الخامس في خطابه على وحدة الأراضي المغربية وضرورة دمج المناطق المجتزأة، وهي إشارة واضحة إلى مطالبته بإعادة مدينة طنجة، وأكد كذلك على التضامن العربي[6].

وتعهد السلطان بالدفاع عن حقوق المغاربة وتحقيق أمانيهم بقوله: **"إن حق الأمة المغربية لا يضيع ولن يضيع فنحن بعون الله وفضله على حفظ كيان البلاد**

---

(4) محمد العلمي، محمد يوسف، ص63.

(5) عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ص355.

(1) عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص96؛ Bernard Stephen , Op.Cit., P. 57

(2) محمد الناصري، المصدر السابق، ص274.

(3) علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851-1947، دراسات في تاريخ العلاقات الدولية، أفريقيا الشرق، المغرب، 2006، ص160.

(4) عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص97.

ساهرون ولضمان مستقبلها الزاهر المجيد عاملون، ولتحقيق تلك الأمنية التي تنعش قلب كل مغربي سائرون"[1].

كان محمد الخامس قبل إلقائه الخطاب، وافق على طلب المقيم الفرنسي (لابون) على إضافة عبارة شكر وعرفان لفرنسا فيه، وبعد نقاش دار بينهما أُضيفت العبارة الآتية إلى نهاية الخطاب: "أنظروا إلى العالم المتمدن، واستلهموا من معارفه وسيروا على الدرب الذي سار عليه الرجال الذين بنو العالم المتمدن، واستعينوا في ذلك بعلماء وفنيي الدول الصديقة وخاصة الفرنسيين المحبين للحرية الذين يسيرون البلاد نحو الازدهار"[2]، ومع أن السلطان وافق على إضافة هذه العبارة، فإنه لم يقرأها عند إلقائه الخطاب، ويبدو أنه لم يقرأها متعمّداً، وهي في نظر الفرنسيين الجزء المهم من الخطاب الذي يستحق الذكر[3]. وبرَّرَ السلطان عدم قراءته للعبارة بأن الهتافات المتواصلة التي حيّت كلمات الدعاء الأخيرة بدت كما لو كانت خاتمة الخطاب ممّا حال دون رجوعه إلى العبارة، ويعتقد جوليان الذي عاصر تلك الحقبة بأن تبرير السلطان كان مقبولاً ظاهرياً[4].

وفي ضوء ما تقدم يتضح أن السلطان محمد الخامس بيّن بشكل علني وواضح رغبة المغاربة سلطاناً وشعباً في الوحدة والتحرر من السيطرة الفرنسية، دعا إلى تعزيز الروابط بين جميع العرب في المشرق والمغرب، وفي الوقت الذي كان فيه السلطان يحث شعبه على ضرورة الأخذ بأساليب التطور من الدول الغربية ومنها فرنسا، فإنه كان يدعو إلى الرجوع إلى الالتزام بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، بمقدرته العالية في السياسة يميز بين أغراض الاستعمار وحاجيات البلاد من جهة، وحرمة الدولة وتطلعات شعبه إلى الحرية والاستقلال من جهة أخرى.

أما عن موقف الإدارة الفرنسية من زيارة السلطان إلى طنجة، فإنها كانت قلقة من تلك الزيارة، وأبدت غضبها وامتعاضها من الخطاب الذي ألقاه السلطان أثناء الزيارة[5]، وتأكيده على حقوق الشعب العربي المشروعة ورغبته في تحقيق

---

(5) للمزيد من التفاصيل عن خطاب السلطان ينظر: عبد الله العروي وآخرون، في النهضة والتراكم دراسات في تاريخ المغرب والنهضة العربية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1986، ص73-74؛ عبد الكريم الفيلالي، المصدر السابق، ص160-165؛ محمد العلمي، المصدر السابق، ص63-64.

(1) نقلاً عن: أحمد عسة، المصدر السابق، ص247.

(2) روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، ج2، ص35-54.

(3) شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص397.

(4) دوجلاس إشفورد، المصدر السابق، ص93.

الاستقلال، وعلى الروابط الدينية والثقافية للمغرب مع الأمة العربية، فضلاً عن تأكيده بأن المغرب لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون جزءاً من فرنسا، ولا يمكن أن يرتبط مستقبله بمستقبل فرنسا، وهذا يعني رفضه فكرة الاتحاد الفرنسي التي دعت إليها الإدارة الفرنسية في المغرب[1].

ومن الأسباب المهمة التي أدت إلى قلق الإدارة الفرنسية تجاه زيارة السلطان، عدم تعرضه في الخطاب إلى الدور الحضاري لفرنسا في المغرب وتجاهله الإشارة إلى أي دور للإدارة الفرنسية في المغرب على الرغم من الطلب الذي قدّمه المقيم الفرنسي للسلطان[2].

عدّت الحكومة الفرنسية خطاب السلطان محمد الخامس تحدياً واضحاً لها وخرقاً للمعاهدة التي تربط بين الدولتين[3]، وأخبرت الحكومة الفرنسية بريطانيا ببرقية بعثها السيد مالوت (Mallot) القنصل العام الانكليزي في طنجة إلى لندن في 12 نيسان 1947 عن تأكيد السلطان في كلمته أمام ممثلي الدول الأجنبية في طنجة على حق الشعب العربي في الحرية، وأنه أكد على الحاجة إلى وحدة العالم الإسلامي[4].

أرسلت برقية من السيد (تايغن Teign) السفير الأمريكي في 15 نيسان 1947 بباريس أخبر فيها حكومته أن الحكومة الفرنسية غير راضية تماماً عن خطاب السلطان في طنجة، واستدعت المقيم العام الفرنسي للتشاور معه بشأن الخطاب، وطلبوا منه أن يتقصى التوضيحات منه عن مضمون الخطاب[5]، وكان المقيم (لابون) برر موقفه أمام الحكومة بان السلطان خدعه عندما حذف من خطابه في طنجة الجملة المتعلقة بالتعاون الفرنسي المغربي[6].

وفي هذا السياق قاد (جورج بيدو) وزير الخارجية الفرنسي حملة تنديد واحتجاج قوية ضد السلطان محمد الخامس، وقام بيدو بإبلاغ السيد (بيدلوت Bidault) السفير البريطاني في موسكو في 23 نيسان 1947 بأنَّ الحكومة الفرنسية تنوي عن

---

(1) محمد بن جلون، محمد الخامس بطل التحرير، الندوة الدولية حول محمد الخامس السلطان الرائد، الرباط، جمعية رباط الفتح، 1987، 229.

(2) علال الخديمي، المصدر السابق، ص163.

(3) علال الخديمي، المصدر السابق، ص163.

(4) P.R,O,F,o, 371/3985 Telegram From Mr.Mallol , Tangier , April, 12th , 1947.

(5) R,G,B,F,n 8801, 001/4-15470 From Paris , To Secretory Of April , 15,1947. 15,1947.

(1) إحسان حقي، المصدر السابق، ص175.

قريب اتخاذ إجراءات قوية ضد السلطان، رداً على تصريحاته القومية الأخيرة في الخطاب[1].

يتضح ممّا تقدم، أن الإدارة الفرنسية كانت ترفض كل دعوة إلى استقلال المغرب، ووقفت بكل قوة ضد النشاط الوطني للسلطان وللوطنيين المغاربة، وشكلت زيارة السلطان إلى مدينة طنجة وخطابه التاريخي الذي ألقاه بداية لتحول كبير في العلاقات الفرنسية المغربية، وذلك عن طريق مطاليبه بشكل علني باستقلال المغرب والتأكيد على وحدة أراضيه والانضمام للجامعة العربية، كل ذلك شكل تحدياً.

ثالثاً: اشتداد الصراع بين المقيم العام الفرنسي والسلطان محمد الخامس وبداية الأزمة المغربية عام 1951.

أسهمت عوامل عدة في التمهيد لأزمة عام 1951 بين فرنسا من جهة والسلطان محمد الخامس والحركة الوطنية من جهة أخرى، ومن أهم تلك العوامل زيارة السلطان التي قام بها إلى طنجة في 9 نيسان 1947، إذ كانت هذه الزيارة تحمل دلالات سياسية كبيرة، يأتي في مقدمتها إشعار الدول الكبرى التي تتولى إدارتها دولياً أن طنجة لا تزال وستبقى أرضاً عربية مغربية لا يمكن وضعها في طي النسيان، فضلاً عن أنها محاولة لتحدي فرنسا التي تفرض هيمنتها على المغرب[2]، وكان لهذه الزيارة دور كبير في زيادة التقارب بين السلطان والحركة الوطنية المغربية، الأمر الذي أثار سخط المقيم العام الفرنسي في الرباط الجنرال (جوان) ضد السلطان شخصياً، وضد حزب الاستقلال بشكل عام[3].

ومن الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة قلق الإدارة الفرنسية على الوجود الفرنسي في المغرب، بعد إظهار السلطان محمد الخامس لميوله الوطنية عن طريق تشعب علاقاته مع أبناء الشعب المغربي، وتقريب الوطنيين المغاربة[4]، واستشارتهم واستشارتهم في أمور الدولة المختلفة، ودعوتهم لحضور حفلات القصر الرسمية، والاعتراف بأحزابهم وهيئاتهم الوطنية في أغلب المناسبات، في الوقت الذي كانت

---

(1) P.RO,F,O, 371/3985 Telegram From Moscow To Foreign Office, April, 23, 1947.

(1) ظاهر محمد صكر، الأزمة السياسية في المغرب عام 1951، دراسة في ضوء الوثائق العراقية، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد 77-78، 1995، ص167.

(2) محمد العربي المساري، محمد الخامس من سلطان إلى ملك، دار جداول للنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص16.

(3) كفاح كاظم الخزعلي، حزب الاستقلال، ص266.

فيه الإدارة الفرنسية تتجاهل تلك الأحزاب، وتعدها تجمعات غير شرعية، هدفها خلق الاضطرابات بالأمن العام[1]، لهذا قررت الحكومة الفرنسية العمل على معاداة السلطان والحركة الوطنية عن طريق مقيمها في المغرب الجنرال جوان الذي وصل إلى المغرب في 14 أيار 1947، واتصف بشخصيته العسكرية المستبدة، وموقفه المتشدد مع السلطان والحركة الوطنية فكان وصوله إيذاناً لبدء مرحلة جديدة من الصراع بين الإدارة الفرنسية والسلطان محمد الخامس[2].

وفي هذا المجال وضعت الحكومة الفرنسية للجنرال (جوان) خطة، أرادت من ورائها تأكيد النفوذ الفرنسي، وصرف السلطان والزعماء الوطنيين عن فكرة المطالبة بالاستقلال والانضمام إلى الجامعة العربية[3]، وكانت خطة (جوان) ترمي إلى إبدال نظام الحماية بنظام يتقاسم فيه المغاربة والفرنسيون تسيير شؤون البلاد وذلك طبقاً لتنظيمات جديدة لحكم المغرب تحوله إلى حكم مزدوج السيادة، على أن يتقاسمها أعضاء الجالية الفرنسية بالتساوي مع المواطنين المغاربة[4]، مثل ذلك انتهاكاً كبيراً لحقوق المغاربة في ذلك المجلس، إذ كيف يساوي عدد ممثلي الفرنسيين وهم قلة، مع عدد من يمثلون سكان المغرب الذين يبلغ عددهم التسعة ملايين نسمة في تلك المدة[5].

وتنفيذاً لمشروعه الرامي إلى إخضاع المغرب إلى سيادة مشتركة، اتجه جوان إلى تنظيم انتخابات لمجالس البلديات يشارك فيها عدد متساوٍ من المغاربة والفرنسيين مع بقاء السلطة الفعلية بيد الفرنسيين[6]، وهو ما أفقد السلطان محمد الخامس استقلاليته في الاجتماعات التي كان عليه أن يعقدها بالاشتراك مع المندوبين الفرنسيين، وأدخل جوان ممارسة اجتماع المجلس الذي ضم الوزراء المغاربة ورؤساء المديريات الفرنسيين لمناقشة القرارات السياسية المهمة بعد أن تتم صياغتها في مقر المقيم العام[7].

---

(4) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم 311/4816، تقرير السفارة الملكية العراقية في الرباط في 27 آذار 1951، ص51.

(5) عبد الجليل مزعل، المصدر السابق، ص97.

(1) علال الفاسي، حديث المغرب في الشرق، المطبعة العالمية، القاهرة، 1956، ص102.

(4) Jamil M.A Bun-Nasr , A History Of The Maghrib , Cambridge , at The University , Press , Printed in Great Britain , 1971 , P. 347.

(3) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ج3، ص30.

(4) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص353.

(7) Jamil M.A Bun-Nasr , Op.Cit., P. 348.

وتضمن البرنامج الذي تقدم به المقيم العام جوان للسلطان محمد الخامس، تسهيل هجرة الفرنسيين إلى المغرب، والسيطرة على الاقتصاد المغربي، عن طريق استثمار رؤوس الأموال الفرنسية في الشركات، وجعل الاقتصاد المغربي متمماً لاقتصاد فرنسا[1].

وبدأ (جوان) يتدخل في تعيين موظفي الحكومة المغربية وعزلهم، ويضاعف ضغوطه على السلطان ليوقّع الظهائر (المراسيم)، الأمر الذي أدى إلى تأزم العلاقة بين السلطان والإدارة الفرنسية فوصلت إلى القطيعة بين الطرفين[2]، وقد بعث السلطان محمد الخامس برسالة إلى رئيس جمهورية فرنسا في 13 كانون الأول 1949 وضّح بها نقاط خلافه مع المقيم، وأكد على رغبته في تحديث البلاد غير أن أجهزة الإدارة الفرنسية لم تعطِ جواباً على طلب السلطان، بل قامت بتوزيع مناشير مكتوبة بخط اليد نُسبت فيها إليه مثالب كاذبة لتنال بها من سمعته لدى شعبه[3]، ولم تقف الإدارة عند ذلك الحد بل إنها قامت بمحاولة لقتل السلطان، ففي 28 أيلول 1948 حاولت الإدارة وضع السم للسلطان محمد الخامس في طعامه، لكنه نجا من المحاولة بفضل فطنته، وحذاقة طبيبه الخاص[4].

وحدث تطور آخر على الصعيد الخارجي، أسهم في زيادة حدة الخلاف بين الإدارة الفرنسية والسلطان، تمثل في محاولة فرنسا احتواء قرار اللجنة السياسية للجامعة العربية الذي صدر في 20 آب 1950، الذي أقر مطالب الشعب العربي في دول شمال أفريقيا الداعية إلى الحرية والاستقلال، وطالب الدول العربية بالعمل على رفع المظالم الواقعة على هذه الشعوب[5].

خشيت فرنسا من عاقبة تدويل القضية المغربية، فسارعت إلى دعوة السلطان محمد الخامس لزيارة العاصمة الفرنسية، بهدف إقناع الرأي العام العالمي وجامعة الدول العربية أنها على اتفاق وتفاهم تام معه[6].

---

(6) عبد الجليل مزعل، المصدر السابق، ص98.

(1) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص300-301.

(2) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى بناء الجدار السادس في الصحراء، ج2، د.م، د.ت، ص469.

(3) أحمد عسة، المصدر السابق، ص254.

(4) ظاهر محمد صگر، الأزمة السياسية في المغرب، ص168.

(1) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم 311/4816، تقرير السفارة الملكية العراقية في الرباط في 27 آب 1951، برقم30، ص44.

وصل السلطان محمد الخامس إلى باريس في 11 تشرين الأول 1950، وقدّم مذكرة إلى الرئيس الفرنسي (فانسان أوريول Vincent Auriol) 1947-1954 طالب فيها بتعزيز السيادة المغربية وإشراك المغاربة في إدارة شؤون البلاد[1]، إلاّ أن جواب الحكومة الفرنسية تجاهل موضوع الاستقلال الوطني للمغرب، وأكد على جوانب إصلاحية بحتة، الأمر الذي جعل السلطان محمد الخامس يُقدِّم مذكرة أخرى إلى الحكومة الفرنسية، طالب فيها صراحةً بإلغاء معاهدة الحماية لعام 1912، وإبدالها بمعاهدة تحالف مع الاعتراف التام باستقلال المغرب[2]، إلاّ أنه لم يحصل إلا على الوعود الكاذبة، فترك باريس في تشرين الثاني 1950، وعاد إلى بلاده معلناً عدم حصول اتفاق بينه وبين الحكومة الفرنسية[3]، وبذلك انتهت زيارة السلطان من دون تحقيق أهدافها[4]، بل أنها عمّقت الخلافات بين السلطان محمد الخامس والإدارة الفرنسية التي يرأسها المقيم (جوان)، وكذلك زادت من تقارب السلطان والحركة الوطنية المغربية، ولاسيما حزب الاستقلال[5].

جاءت حادثة مجلس الشورى لتزيد من تأزم العلاقة بين الإدارة الفرنسية والسلطان محمد الخامس، إذ عقد مجلس الشورى اجتماعاً في 6 كانون الأول 1950، لمناقشة ميزانية عام 1951[6]، وفي تلك الجلسة ندَّدَ محمد الغزاوي رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة المغربية بالإدارة الفرنسية محمّلاً إياها تردّي الأوضاع الاقتصادية في المغرب، ومشيراً إلى سيطرة الجالية الأوربية على مقدرات الدولة كافة[7]، وانتهى هذا الاجتماع بطرد الجنرال جوان لمحمد الغزاوي، وانسحب أعضاء المجلس من الوطنيين المغاربة احتجاجاً على طرد الغزاوي[8].

---

(2) محمد العلمي، المصدر السابق، ص68.

(3) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص339-340.

(4) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم 311/4816، مذكرة المفوضية العراقية في باريس، في 11 تشرين الثاني 1951، و55، ص75.

(5) عبد الجليل مزعل، المصدر السابق، ص102؛ جريدة الحرية، تونس، العدد 146، 21 كانون الثاني 1951.

(6) شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص409؛ عبد الفتاح مصطفى، المصدر السابق، ص130.

(1) روم لاندو، محمد الخامس، ص71.

(2) علال الفاسي، حديث المغرب في المشرق، ص104.

(3) ظاهر محمد صكر، الأزمة السياسية في المغرب، ص169.

أثر ذلك استقبل السلطان محمد الخامس في 13 كانون الأول 1950، أعضاء مجلس الشورى المنسحبين من الاجتماع فأطلعوه على ما حدث أثناء الاجتماع وعما ما عرضوه من آراء بشأن مصلحة البلاد، وعدَّ الجنرال جوان استقبال السلطان لهم اهانة له، لذلك بدأت الإدارة الفرنسية بتدبير خطتها لعزل السلطان محمد الخامس[1].

في ضوء ما تقدم يتضح أن الإدارة الفرنسية كانت تهدف إلى تكريس السيطرة السياسية والاقتصادية على المغرب، للانتقال به من مرحلة الحكم المباشر إلى الاندماج في الاتحاد الفرنسي، واستعملت وسائل الضغط السياسي على السلطان محمد الخامس لفك الارتباط بينه وبين حزب الاستقلال، إلاَّ أن السلطان لم يخضع لمطالب الإدارة، ورفض المشاريع الإصلاحية التي تقدم بها المقيم العام الفرنسي (جوان)، ولاسيما مشروع انضمام المغرب إلى الاتحاد الفرنسي، وبدأ السلطان يدعو إلى استقلال المغرب بشكل علني، وازداد التقارب بينه وبين حزب الاستقلال، الأمر الذي أدى إلى اشتداد خلافه مع الإدارة الفرنسية ومقيمها العام (جوان)، فبدأت الإدارة بإعداد العدة للإطاحة بالسلطان.

---

(4) صلاح العقاد، المغرب العربي، ص409؛ Bernard Stephen, Op.Cit., P. 82